

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تشير فيه إلى أن احتضان إسرائيل الرسمية لقتلة الشاب، محمد سليم، تفرض على المجتمع الدولي إعادة تعريف الإرهاب*

٢٠٢١/١٢/٥

تسابق بالأمس أركان الحكومة الإسرائيلية وقادتها العسكريين والأمنيين على احتضان ودعم عناصر حرس الحدود وقوات الأمن الذين ارتكبوا جريمة قتل الشهيد سليم، فيما يشبه إجماعاً إسرائيلياً رسمياً على دعم القتل والتفاخر (ببطولاتهم) تحت ذرائع وحجج واهية، مستخدمين عبارات تمثل اعترافات إسرائيلية حقيقية بحجم تورط المستوى السياسي وقادة الاحتلال في إصدار التعليمات والتوجيهات التي تسمح لجنود الاحتلال باستباحة حياة الفلسطينيين دون أي خطر حقيقي يتهدد جنودهم. أبرز هذه الاعترافات العلنية ما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت: (هذا المتوقع من جنودها وهكذا هم فعلوا، أدمع عناصر حرس الحدود وقوات الأمن)، وغيره من الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين، كما أن هذه المواقف تشكل ضوئاً أخضراً لجنود الاحتلال لمواصلة ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المواطنين الفلسطينيين.

ليس هذا فحسب، بل تمادى وزير الاتصالات الإسرائيلي "يوعز هندل" مطالباً بفرض السيادة الإسرائيلية على باب العامود والبلدة القديمة بالقدس، ومنع الفلسطينيين من التجول فيها دون تفتيش حسب قوله. إن الوزارة إذ تدين بشدة تصريحات ومواقف المسؤولين الإسرائيليين التي تدعم وتبرر هذه الجريمة، فإنها تعتبرها تأكيداً جديداً على أن الجريمة مركبة، وأن المؤسسة الرسمية الإسرائيلية مسؤولة عن هذه الجريمة خارج القانون وغيرها من الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني. وعليه، لا يمكن استثناء أية جهة رسمية عن هذه الجرائم التي ترتكب خارج القانون بدءاً برئيس الوزراء الإسرائيلي ومروراً بحكومته وطاقمه الأمني والقيادات العسكرية والأمنية والمرجعيات القانونية والتشريعية. تطالب الوزارة المجتمع الدولي بإعادة النظر في كل ما يسمى بالإرهاب الذي تطلقه إسرائيل جزافاً بحق الفلسطينيين تحت الاحتلال، وإعادة تقييم ودراسة سلوكيات الاحتلال برمته، من أجل إعادة صياغة تعريف الإرهاب وملحقاته وعدم ترك الأمر لجهة إسرائيل كدولة احتلال وأبرتهايد لصياغة هذا التعريف وإسقاطه على المجتمع الدولي. على المسؤولين في المجتمع الدولي البدء بعملية مراجعة شاملة وصياغتها لكي تظهر حقيقة الأمور كما هي وكما ظهرت يوم أمس في باب العامود.

كما ظهرت قبل ٥ سنوات في جريمة إعدام الشهيد عبدالفتاح الشريف في الخليل وغيرها من الجرائم. إن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسؤولياته حيال استمرار هذا الاحتلال الطويل ومدلولاته

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://www.mofa.pna.ps/ps/ps7874>

على الأرض وتأثيراته على المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال، وعدم الاستسلام للأمر الواقع والقبول به. فكما لم يقبل به الشعب الفلسطيني وجب على المجتمع الدولي عدم القبول به والعمل على انهاءه وليس الاكتفاء بآليات إدارة الصراع تمنح إسرائيل المزيد من الوقت للقضاء على فرصة تحقيق السلام على أساس حل الدولتين. إن خشية المجتمع الدولي من انتقاد دولة الاحتلال تعكس خلافاً كبيراً في شكل العلاقة بين المجتمع الدولي وإسرائيل، فبدلاً من أن تكون دولة الاحتلال تحت المجهر والمراقبة والمساءلة والمحاسبة، نرى العكس من ذلك حيث بات المجتمع الدولي تحت المجهر والمساءلة والمحاسبة الإسرائيلي، في ظل جوهرى مريب يعكس حالة الخوف الدولي من سطوة دولة الاحتلال والأبرتهيد عليه. من جهتها تتابع الوزارة هذه الجريمة الموثقة من كافة جوانبها وتفصيلها تمهيداً لرفعها إلى المحكمة الجنائية الدولية، متوقعين منها التحرك الفوري حتى لا تتهم هي الأخرى بالتهرب من مسؤوليتها وخضوعها لابتزاز إسرائيل ومن يقف خلفها من دول عظمى تحميها من كل انتقاد.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>